مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٧٣٤** (الاستئناف ١)

الجمعة، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أغيلار سنسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيد آرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد بالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ستيفن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسون

جدول الأعمال

التهديدات للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

03-31064 (A)
0331064

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، طبقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهدي (أفغانستان) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نمبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وليس لدينا أي شك في أن رئاستكم ستتيح الفرصة للنظر في المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس بشكل متأن ومسؤول. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أهنئ السفير مامادي تراوري، ممثل غينيا، على قيادته البارعة للمجلس خلال فترة حرجة في تاريخ المجلس.

وأود أن أبدأ بتهنئتكم على قراركم بأن تدرجوا في جدول أعمال المجلس مناقشة مفتوحة لهذه القضية الهامة الخاصة بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بسبب الأعمال الإرهابية. ولا تزال بلادي، شأنها شأن أغلب البلدان الأخرى، تعتقد أن التهديدات الرئيسية التي يتعرض لها اليوم السلم والأمن الدوليان تأتي من ويلات الإرهاب الذي لا ضابط له. ويكفي أن نعود إلى البيانات الرئاسية الصادرة عن المجلس في الأشهر الماضية ردا على الأحداث الإرهابية في بالي وموسكو وومومباسا وبوغوتا حتى نتمكن من تفهم هذه النقطة.

وهناك أهمية حاسمة للأداتين اللتين وضعهما مجلس الأمن، وتتمثلان في لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الطالبان والقاعدة، حيث تشكلان بعضا من أكثر الجهود تحديدا وقبولا على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل التصدي الجماعي لخطر متنام لا يحترم حدودا وطنية أو منطقة أو دينا.

وأود أن أغتنم الفرصة هنا لأشارك الوفود الأخرى في تهنئة السفير السير جيريمي غرينستوك على مشاركته المتفانية والمتجردة تماما في مهمة نقل لجنة مكافحة الإرهاب من فكرة وليدة إلى معلم معترف به في الحرب الدولية على الإرهاب. فمجلس الأمن، والأمم المتحدة، والأعضاء الذين تمثلهم مدينون بالكثير للهياكل والدعائم المؤسسية الراسخة التي أرساها السير جيريمي في شكل لجنة مكافحة الإرهاب. وإني واثق بأن السفير آرياس، بكفاءته المجرَّبة، سيحقق للجنة مستويات أعلى من الإنجاز والفعالية التي تتطلبها المرحلة الثانية والمراحل اللاحقة لأعمال اللجنة.

لقد أيد وفد بلادي باستمرار وبشكل قاطع وجود موقف دولي قوي ضد الإرهاب. ويؤمن بلدي بأن الإرهاب عدو مشترك لكل الشعوب والمعتقدات والأديان، وكذلك للديمقراطية والمجتمعات التعددية وللسلام. ولكن هذه الرؤية لا تقتصر على الهند وحدها، إذ أن البلدان التي شاركت في المؤتمر الوزاري الثاني لمجموعة الديمقراطيات، الذي عُقد في سول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قد اتفقت على أن ''الإرهاب يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وكذلك للإنسانية بشكل عام، وفي الحقيقة للأساس ذاته الذي تُبنى عليه المجتمعات الديمقراطية''. وقد أكدت أيضا على أنه

''لا يمكن تبرير الإرهاب بأية قضية أو تحت أية ظروف...''. وهناك صيغة مماثلة تشكل أساس قرار مجلس الأمن ١٤٥٦ (٢٠٠٣) الذي اتخذ في وقت سابق من هذا العام.

إن تجربة الهند كضحية للإرهاب المدعوم من الخارج أظهرت أن الهدف الثابت للإرهابيين هو تعطيل المسيرة الطبيعية والسلمية للمجتمعات كأسلوب مشين لتحقيق أهدافهم السياسية. ولذلك فإنهم يختارون شن هجماتهم على أماكن العبادة والمؤسسات البرلمانية والمواصلات العامة، واستهداف الناخبين والمرشحين المشاركين في العمليات الانتخابية الديمقراطية، وكذلك طوائف الأقليات المعزولة والضعيفة، والنساء والأطفال. فقد فقدت الهند في العقدين الماضيين ٠٠٠ ٦٠ من مواطنيها ضحايا للإرهاب العابر للحدود في بنجاب وجامو وكشمير ومناطق أخرى من البلاد.

وقبل أيام قليلة فحسب، أجبر الإرهابيون ٢٤ من سكان قرية في الولاية الهندية جامو وكشمير - ١١ رجلا و ١١ امرأة ورضيعين - على مغادرة ديارهم وقتلوهم على مرأى ومسمع القرية بأسرها. والسبب الوحيد لاستهدافهم لهذا المصير غير العادي هو أنهم من الحكماء الكشميريين الذين يعتنقون الديانة القديمة لبلادهم. وكان الهدف من هذا الإجراء ''التطهير'' الانتقائي من خلال القتل الجماعي، الذي ظل هدف هذه الجماعات الإرهابية ومموليها طوال الوقت: مهاجمة أساس الدولة العلمانية؛ ومهاجمة نسيج مجتمع ظل أفراده يعيشون معا في سلام لقرون في وئام بين المجتمعات المحلية.

وهذه هي السمة المميزة للرعب الذي أطلق سراحه على الهند ممزوجا بحوافز من الأصولية والتطرف الديني. وأي منطق آخر يمكن أن يفسر محاولة استبدال الاعتقادات الدينية الصوفية السلمية التي تمارَس بشكل تقليدي في أجزاء عديدة من جامو وكشمير بالمذاهب المتطرفة والمتصلبة للديانة التقليدية المزعومة التي تتطلب الالتزام عنوة بقيود اجتماعية قمعية، وفرض شرير لقيود على النساء والمجتمع؟

وقد استرعت هذه الحادثة انتباه العالم بأسره وأدانها بالفعل. ولكن مع ذلك لم تلتفت الأنظار إلى ضبط النفس الكبير ورباطة الجأش التي أظهرتها حكومة الهند، والمجتمعات المحلية المختلفة في الهند، حيث أنها لم تستفز إلى إظهار رد فعل غير متناسب مع هذه الحادثة، مثلما يمكن أن يحدث عادة في حالات مماثلة، تشعل لهيب مشاعر دينية ومشاعر المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد. ولكن بالتصرف الناضج، تصدى شعبنا بحكمة لهذا التطرف الإرهابي الأخير. وأود أن أؤكد لكم، سيادة الرئيس، أننا، بقدر إدانتنا لشر الإرهاب، نراعي، في هذا السياق، تعاليم نيتشه وبوذا والمهاتما غاندي. ونحن مقتنعون بأن ديمقراطيتنا توفر ضمانات منتظمة تمنعنا من أن نتحول إلى صورة من ''الوحش'' الذي نعارضه.

وللأسف، وعلى الرغم من التأكيدات المقدمة من أعلى المستويات، فالبلد الأوحد الذي بزغ الآن بوصفه بؤرة الإرهاب والمسؤول عن هذه الحالة غير مستعد لأن يرقى إلى مستوى إعلاناته العملية والالتزامات التي قطعها أمام المجتمع الدولي ولجنة مكافحة الإرهاب.

وما فتئت حكومتي توضح أن الهدف من إبرام صكوك متعددة الأطراف ذات مصداقية لمكافحة الإرهاب ليس تهيئة الدول لمكافحة الإرهاب بفعالية فحسب، ولكن أيضا لتعريف الدول التي تنتهك أحكام قرارات مجلس الأمن برعايتها ودعمها وتشجيعها للإرهاب.

وتجد الهند من الصعب قبول حالة تعلن فيها دولة أنها جزء من تحالف عالمي لمكافحة الإرهاب من جهة، بينما

تستمر في مساعدة الإرهاب والتحريض عليه ورعايته من جهة أخرى. ولم تعد المكافحة العالمية للإرهاب الناجمة إلى حد كبير عن أهوال هجمات ١١ أيلول/سبتمبر تترك أي مجال للغموض في سجل الدول بشأن الإرهاب. لقد انقضى عصر المعايير المزدوجة.

وما فتئت الهند ترى أن لجنة مكافحة الإرهاب يجب أن تتخطى مرحلة التقارير إلى مرحلة التعريف، إن لم يكن إنفاذ، بانتهاكات قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣) وقرارات أخرى لمجلس الأمن ذات صلة. وتشير الفقرات الفرعية ٢ (ب) و (د) و (هـ) و ٣ (أ) من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إشارة محددة إلى الإرهاب العابر للحدود أو عبر الوطني. وهذه الأحكام من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تجبر الدول الأعضاء على اتخاذ إجراء لمنع تسهيل الإرهاب ضد دول أخرى. ولقد أحطنا علما بأن التأكيدات السطحية وعادة الكاذبة بالامتثال للالتزامات بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تشكل جزءا لا يتجزأ من تقرير دولة واحدة على الأقل لم تفعل أي شيء للوفاء بالتزاماتها، المعلنة والقانونية على حد سواء. ولم يغب هذا عن أعين المجتمع الدولي.

وتولي الهند أولوية عليا لمهام لجنة مكافحة الإرهاب. وبهذه الروح، نود أن ندلي ببعض التعليقات وأن نطرح عددا من الأسئلة، نأمل أن تسهم الإجابات عليها في أداء اللجنة لمهامها. وأسئلتنا هي:

أولا، بينما يوجد تقدير عالمي لعمل اللجنة في السعي لإيجاد إطار عمل تشريعي عالمي في الميدان لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، هل نظرت اللجنة في مسألة كيفية التصدي لحالة تكون فيها إحدى الدول الأعضاء لا تنفذ التزاما فعالا من خلال إجراءات جادة، حتى بينما تدعي أنها تفعل ذلك في ردودها المرسلة إلى اللجنة؟

ثانيا، بينما تنتقل اللجنة إلى المرحلة (باء) من تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، كيف يمكن للجنة تلقي معلومات ذات صلة ومساعدة من الدول الأعضاء في نفس الوقت الذي تتفادى فيه المداهمة التي قد تمس بسرية المعلومات والإجراءات المتبعة في تدابير مكافحة الإرهاب من جانب الدول المعنية؟

ثالثا، مع إتباع المعايير الدولية، من قبيل معايير فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، هل يمكن للجنة مراعاة الحاجة إلى ترتيبات متفاوض عليها دوليا ومتفق عليها ومقبولة لجميع الدول الأعضاء؟

رابعا، بينما كان اجتماع اللجنة مع منظمات دولية وإقليمية مشروعا ناجحا فيما يتعلق بضمان اشتراك المدعوين المعنيين، هل يمكن للجنة في المستقبل أن تنظر في توازن إقليمي أكثر تمثيلا؟ وفي الوقت نفسه، ألم يكن من واجب اللجنة أيضا أن تلاحظ أن المنظمات الإقليمية ليست جميعها مفوضة من البلدان التي تمثلها بالدخول في أي مناقشات عن موضوع الإرهاب؟

خامسا، بينما قد يكون مفهوما أن اللجنة لا تحتاج إلى السير بسرعة أبطأ أعضائها، ألا يجدر بها أن تنظر فيما إذا كان من المرغوب فيه أن تتحرك بسرعة أسرع أعضائها؟ ألا ينبغي للجنة أن تسعى إلى تفادي حالة تكون فيها الأغلبية الساحقة من البلدان التي وفت بالتزاماتها في إطار المرحلة (ألف) تنتمي بشكل طاغ إلى المناطق المتقدمة النمو من العالم، بينما الدول التي تسعى بمشقة للامتثال للمتطلبات هي الدول التي تمثل العالم النامي؟

سادسا، بينما توفر مصفوفة المساعدات التي تقدمها اللجنة تقييما مفيدا للمساعدات المطروحة، ألا ينبغي للجنة أن تنظر في ما إذا كانت المساعدات الثنائية المقدمة من بلد

أو بلدين تمثل حقا السلسلة الكاملة من المساعدات المقدمة في هذا الميدان على الصعيد الثنائي؟

لقد بذلت الهند جهودا كبيرة للعمل مع المجتمع الدولي في مكافحته للإرهاب. والهند طرف في جميع الاتفاقات الدولية الـ ١٢ بشأن الإرهاب. وقد قررت حكومة الهند مؤخرا التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. واقتراح الهند بإبرام مبكر لاتفاقية شاملة ضد الإرهاب الدولي ظل محط النظر الفعال للجنة السادسة للجمعية العامة. وقد كرر مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا لحركة عدم الانحياز واجتماع وزراء العدل لدول الكمنولث ضرورة الإبرام المبكر للاتفاقية وناشدا جميع الدول أن تتعاون فيما بينها لحل المسائل المعلقة. ونحن على ثقة بأن المصالح المتبادلة فيما بين الدول الأعضاء ستجعل الموافقة على الاتفاقية أمرا ممكنا في المستقبل القريب بوصفها صكا متعدد الأطراف مفيدا وفعالا.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أكرر عميق تقديرنا لعمل السير جيريمي غرينستوك في اللجنة. نتمنى له كل نجاح، ولا يساورنا أي شك في أنه سيوظف طاقاته اللامتناهية، وخبرته القيمة والصفات النادرة لدبلوماسي متميز في أي مهمة يختار الانخراط فيها بعد تموز/يوليه من هذا العام. ونود أيضا أن نرحب بالسفير آرياس رئيسا لهذه اللجنة المتميزة والحيوية، ونتمنى له كل التوفيق في مهمته. وأؤكد له أن وفدي سيكون مستعدا لتقديم كل مساعدة قد يطلبها منا في معرض وفائه الفعال بمهمته السامية.

المتكلم التالي ممثل بيرو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم وأن أعرب عن مدى سرورنا أن نرى مجلس الأمن يرأسه شخص يمثل مهاراتكم ومواهبكم. وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد بالعمل الذي أنجزته غينيا. بوصفها رئيسا للمجلس، خلال الأوقات العصيبة والمخيبة للآمال للمجتمع الدولي.

وبوصفي منسقا لمجموعة ريو، أدلي بهذا البيان باسم الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وغيانا وفترويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس، وجميعها دول أعضاء في الآلية الرئيسية للتفاهم السياسي في منطقة أمريكا اللاتينية.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، تكلمنا في هذا المجلس لنؤكد من جديد أشد رفضنا للإرهاب أيا كان مرتكبه وأيا كانت الدوافع. إن هذه القناعة الراسخة تكمن في لب التأييد الحازم الذي توليه مجموعة ريو للإجراءات التي تتخذها لجنة مكافحة الإرهاب، المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد أنهى كل أعضاء المجموعة تقديم تقاريرهم الأولى والثانية إلى لجنة مكافحة الإرهاب، كما أن أعضاء المجموعة أرسلوا التقارير التوضيحية الثالثة أو يقومون بإعدادها، بناء على طلب اللجنة. ونرحب بالدول التي حذت الحذو نفسه، كما نأمل أن تكون جميع الدول قد أوفت في المستقبل القريب بالتزاماتها وقدمت التقارير الوطنية الخاصة بها.

وما كان للعمل الهائل لمواءمة وتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة، وتنفيذ آليات محددة للتعاون الدولي لمكافحة هذا الويل، أن يحقق انفراجا بدون الالتزام الصارم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهد الذي بذلته. ونأمل أن يستمر هذا الالتزام ويتعزز.

وفي بياننا في شباط/فبراير، قالت المجموعة إن من الصواب، كما أشار إلى ذلك قرارا مجلس الأمن ١٣٧٧ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٢) وغيرهما من القرارات ذات الصلة، ذكر أن مكافحة الإرهاب يمكن دعمها أيضا

بالتعاون الثابت للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ولهذا السبب، ترحب مجموعة ريو بالاجتماع الذي عقد بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣. ونعتقد أن هذه المناسبة أسهمت في تحسين تدفق المعلومات عن الخبرات والمعايير والممارسات فضلا عن تنسيق الأنشطة الحالية.

وكانت من بين المنظمات الأخرى التي شاركت في المناسبة التي جرت في آذار/مارس لجنة مكافحة الإرهاب المشتركة بين البلدان الأمريكية. وقد أنشئت هذه اللجنة في عام ١٩٩٩ نتيجة لمؤتمرات البلدان الأمريكية عن الإرهاب، الذي عقد في ليما عام ١٩٩٦ وفي مارديل بلاتا في الأرجنتين عام ١٩٩٨. وقد أشارت وزيرة خارجية السلفادور بوصفها رئيسة للجنة مكافحة الإرهاب المشتركة بين البلدان الأمريكية، إلى عدد من الإجراءات التي اتخذت لمكافحة الإرهاب على صعيد البلدان الأمريكية. وكان من أبرز هذه الإجراءات، اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب مؤخرا وإعلان سان سلفادور بشأن تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، الذي تمت الموافقة عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ على التوالي. وعلاوة على ذلك، تضطلع لجنة مكافحة الإرهاب المشتركة بين البلدان الأمريكية بدور في نشر المعايير الدولية والقيام بأنشطة للتعاون في منع ومكافحة الأعمال والأنشطة الإرهابية والقضاء عليها. وهنا من المهم تسليط الضوء على الاقتراح الذي تقدمت به منظمة الدول الأمريكية بعقد اجتماع متابعة لدورة ٦ آذار/مارس، في مقر رئاسة منظمة الدول الأمريكية.

إن هذا البعد الإقليمي لمكافحة الإرهاب، الذي أشير إليه بالفعل في اجتماع آذار/مارس، يصح أيضا عندما يتعلق الأمر باعتماد نهج شامل تجاه الإرهاب. وكما أشرنا إليه في جلسة مجلس الأمن في شباط/فبراير الماضي، فإن الإرهاب لا يحصر نفسه في الأنشطة الإجرامية لمنظمة أو منطقة بعينها. ولا بد لمجلس الأمن، الذي أكد مرارا أن الأعمال الإرهابية لا يمكن تبريرها، مهما كان الدافع لها وأيا كان مرتكبوها، أن يراعي تلك الحقيقة في جهوده للتعرف على المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية ومعاقبتهم ومنع ارتكاب تلك الأعمال.

وترحب مجموعة ريو بعرض برنامج العمل السابع لفترة الـ ٩٠ يوما للجنة مكافحة الإرهاب. ويشمل البرنامج مجموعة من الأنشطة المبتكرة التي تجدر الإشارة إليها، من قبيل إنشاء شبكة معلومات عالمية لمكافحة الإرهاب، وتحديث موقع اللجنة على شبكة الإنترنت، وعقد اجتماع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، من بين وكالات متخصصة أخرى تتعلق أنشطتها بمراقبة استخدام المواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد الخطرة. كذلك ترحب مجموعة ريو بالاجتماع الذي عقد مؤخرا في جنيف بين ممثلي فريق الخبراء للجنة مكافحة الإرهاب ولجنة حقوق الإنسان. ويحدونا الأمل في استمرار الاجتماعات بين لجنة مكافحة الإرهاب والهيئات الأخرى التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان، نظرا لأن الكفاح ضد الإرهاب يجب أن يكون صارما وبلا هوادة، باستخدام كل الوسائل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والقواعد الدولية، بما فيها تلك المتضمنة في الهيكل القانوني لمنظمة الدول الأمريكية. ويجب أن يتصرف المجتمع الدولي بتصميم وباحترام لسيادة القانون والقانون الدولي، ولا سيما لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وتؤكد مجموعة الريو من جديد تأييدها للإعلان الوارد في القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) الذي اتخذ في جلسة

وزراء خارجية مجلس الأمن في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وترى أن هناك حاجة إلى مواصلة تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب. ونأمل في أن يتاح في القريب العاجل التغلب على الاختلاف في الآراء بشأن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، حتى يتسنى أن تصبح قريبا حقيقة واقعة. كما نأمل أن ينطبق الأمر ذاته على مشروع اتفاقية مكافحة أعمال الإرهاب النووي وفي استعراض اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

وإني أؤكد التزام مجموعة الريو بالجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ونود أن نعرب عن امتناننا للسفير السير جيريمي غرينستوك لما أبداه من قيادة ممتازة للجنة مكافحة الإرهاب، التي أتاحت للجنة إحراز تقدم هام في هذه المرحلة الأولى. كما ينبغي لنا أن ننوه بشكل خاص بالخبراء الذين عملوا مع اللجنة وقدموا لها المشورة التقنية. ونود بالمثل أن نعرب عن سرورنا لأن صديقنا السفير إينوسنسيو آرياس يوشك أن يتسلم مهام قيادة لجنة مكافحة الإرهاب ونحن على يقين من أن اللجنة ستواصل بقيادته مهامها الهامة وتحظى بزخم جديد.

ويود أعضاء مجموعة الريو أن يؤكدوا مرة أخرى تصميمهم الراسخ على بذل قصاراهم للمساهمة في الجهود التي تضطلع بها هذه المنظمة من أجل إلحاق الهزيمة بالإرهاب لما فيه صالح الاستقرار والسلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساندنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): باسم حكومة البرازيل وباسمي الشخصي، أود أن أعرب عن سرورنا لرؤيتكم سيدي تترأسون المجلس في لحظة حرجة لهذه المنظمة وللتعددية بوجه عام. وأنا على يقين من أن مصالح جميع من يتوقون إلى عالم يتسم بالإنصاف إلى حد أكبر وتسود فيه مؤسسات القانون الدولي، ستكون في أيد أمينة في سياق رئاستكم.

كما أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل بيرو لتوه باسم مجموعة الريو، والذي سأجتهد ألا أكرره في البيان الموجز الذي سأدلي به بصفتي الوطنية.

ولا أنسى أن أعرب للسفير جيريمي غرينستوك عن خالص تقديرنا للطريقة الماهرة والتي تتسم بالتصميم التي أدار بها أعمال لجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشائها في أعقاب الاعتداء الإرهابي الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكانت جهوده التي ترمي إلى تعزيز الشفافية في عمل اللجنة عاملا هاما في التأثير الذي لم يسبق له مثيل والذي حظي به عمل اللجنة من بين أعضاء المنظمة.

وفي ختام عبارات الامتنان، أود أن أعرب عن شكري للعمل الجدير بالثناء الذي اضطلع به فريق الخبراء المستقلين والأمانة العامة.

وقد شهد إنشاء اللجنة في تلك الفترة من الزمن على قدرة المجلس العاجلة على رد الفعل. ولا يدل تعاون أعضاء المنظمة الواسع النطاق على الاهتمام الحاسم الذي يوليه المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب فحسب، بل ويدل أيضا على قدرة مجلس الأمن عندما يكون متحدا على تحقيق هدف مشترك للتوصل إلى الرد المناسب على كل حالة من الحالات.

ويعتبر الإرهاب من أكبر الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمؤسسات الديمقراطية والتي لها تأثير خطير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

ويعارض شعب البرازيل وحكومته الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها. ويعتبر التبرؤ من الإرهاب، بحكم

نص دستوري، من المبادئ التي تضطلع البرازيل بأنشطتها الدولية وفقا لها. ويتعين على جميع الدول أن تقوم بمكافحة الإرهاب الدولي بما يتفق مع الميثاق وصكوك القانون الدولي. وفي سياق هذا الكفاح، قامت البرازيل بالتصديق على تسعة من الاتفاقات العالمية الـ ١٢ التي تم التفاوض عليها ضمن إطار الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تم إدماجها جميعا في القانون الداخلي. وتنظر الجمعية الوطنية في تصديق الاتفاقيات الثلاث المتبقية واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، والبروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد المنصات الثابتة الواقعة على الجرف القاري اللذين تم التفاوض بشأنهما ضمن إطار المنظمة البحرية الدولية، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

ولا يجوز أن يشن الكفاح ضد الإرهاب على حساب الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق الإنسان والحريات المدنية. وإن أي تضحية بالحريات الأساسية تفسح المجال للأعمال التعسفية أو التمييزية يعتبر خطوة إلى الوراء وتخدم تماما مصالح الجماعات التي تتبنى الأنشطة الإرهابية. وينبغي أن تكون حماية حقوق الإنسان هي التي توجه تنفيذ سياساتنا الأمنية لمكافحة الإرهاب.

وتعتقد حكومة البرازيل بالمثل بأنه ينبغي إيلاء الأولوية لمنع الأعمال الإرهابية، قبل قمعها واستئصالها، بمكافحة أسبابها الأساسية العميقة التي يمكن أن يعود أصل العديد منها إلى أسباب اجتماعية واقتصادية. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين الهيئات القضائية والوكالات المالية ووكالات استخبارات الشرطة، من أجل قمع الارتباط المحتمل بين الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية الأخرى. كما إن هناك حاجة إلى تعزيز قيم الديمقراطية والتسامح والتعاون لما فيه خدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أجبرنا الإرهاب جميعا، باعتباره خطرا عالميا، على اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحته على الأصعدة الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف. وإن تعدد وجوه مشكلة الإرهاب والنطاق المتعدد الأبعاد للحملة ضده يدعوان إلى تحقيق درجة عالية من التنسيق. ولا يمكن أن تنجح مبادرة بهذا الحجم إلا إذا تم الاضطلاع بها بشفافية وشمول لا توفرهما إلا الأمم المتحدة.

وقد اتخذت اللجنة من خلال الاجتماعات التي عقدتها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في آذار/مارس، الخطوات الأولى لتحقيق ذلك التنسيق. وهي تعتزم، على النحو المشار إليه في برنامج العمل لهذا الربع، مواصلة السير على هذا المسار.

ومن المفجع أن شرور الإرهاب حقيقة واقعة سيتعين علينا أن نواجهها في الأجل الطويل. وهكذا، فإن من المهم بصورة حاسمة أن يحافظ المجلس على وحدة الهدف في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل جمهورية كوريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يتقدم بالتهاني الحارة لكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة عن مكافحة الإرهاب.

ولجلسة اليوم أهمية خاصة لأنها تؤذن باكتمال فترة رئاسة السفير جيريمي غرينستوك القديرة للجنة مكافحة الإرهاب. ولا شك أنه قد أدى دورا محوريا في الحرب على الإرهاب، وذلك ببدء محاولاتنا المشتركة وتيسيرها وتعزيزها على نحو أكثر ما يكون فعالية وشفافية. وأود باسم حكومة جمهورية كوريا أن أعرب له عن أصدق امتناننا له لما أبداه

من تفانٍ وما أداه من خدمة خلال السنوات الماضية. وأضم صوتي إلى الآخرين متمنيا له كل توفيق في الأعوام المقبلة. ويعرب وفدي عن تقديره أيضا لفريق لجنة مكافحة الإرهاب من أعضاء بعثة المملكة المتحدة فضلا عن الخبراء المستقلين وموظفي الأمانة العامة لما بذلوه من جهود قيِّمة.

لقد مضى ما يزيد على عام ونصف منذ اتخذ المجلس القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية. ومنذ ذلك الحين، تعين علينا مواجهة صور أليمة للتذكير بالأخطار التي يشكلها الإرهاب، كالهجمات التي وقعت في بالي وموسكو وممباسا. بيد أننا الآن أقل عرضة للخطر وأقدر بكثير على مواجهة تحديات الإرهاب مما كنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وذلك بفضل إرادة المجتمع الدولي الحثيثة والتزامه بتوجيه من مجلس الأمن.

كذلك تعزَّز الزخم السياسي والطرق العملية لمكافحة الإرهاب مؤخرا في الجلسة الوزارية التي عقدها مجلس الأمن في ٢٠ كانون الثاني/يناير، وبعد ذلك بالجلسة الخاصة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية التي عقدتها لجنة مكافحة الإرهاب في ٦ آذار/مارس. ونرى أن القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، الذي اتخذ في الجلسة الوزارية، كان مرحلة أخرى في تعزيز القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما نعرب عن تقديرنا لإنجازات الجلسة الخاصة التي عقدتها اللجنة، وهي أول جلسة من نوعها، في توجيه مختلف الأنشطة الرامية للقيام بإجراءات منسقة ومتحدة.

علاوة على ذلك، بالنظر إلى الروابط الوثيقة بين أعمال اللجنة واللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، يعرب وفدي عن ترحيبه بتأكيد المجلس مجددا ضرورة تحسين التنسيق وزيادة تبادل المعلومات بين هاتين الهيئتين، على النحو المبين في القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

ولعلي الآن أنتقل على برنامج اللجنة الفصلي الجديد، وهو يشمل الشهور من نيسان/أبريل إلى نهاية حزيران/يونيه من هذا العام. ومع أن وفدي يرحب بالأمور المتوخاة من هذا البرنامج ويؤيدها تأييدا كاملا، فإن لديه بعض الملاحظات القليلة.

أولا، نرى أن اختيار اللجنة النهوض بتدفق المعلومات أولوية لها في الأشهر المقبلة ممتاز في توقيته وملائم للغاية. وجمهورية كوريا، بوصفها تتمتع بخامس أعلى نسبة من مستخدمي شبكة الإنترنت في العالم، تسلم تماما بأهمية إنشاء شبكة عالمية للمعلومات في مجال مكافحة الإرهاب. ومن الواضح أن موقع اللجنة الحالي على الإنترنت يمثل أفضل مصدر للمعلومات متاح لنا. بيد أننا، بالنظر إلى الحاجة كذلك إلى تبادل أفضل الممارسات والقوانين والمعايير بين البلدان وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية ذات الصلة، نرى من الأمور ذات الأهمية العاجلة أن تعزز اللجنة موقعها على الإنترنت بوصفه مرجعا أول، سهل التناول للمستخدم، وجهة تنسيق شاملة للجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب.

ثانيا، يرحب وفدي بالتقدم الملحوظ الذي تحقق في استعراض اللجنة للتقارير الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ هذه الدول للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي هذا الصدد فإن تفاني الخبراء المستقلين جدير بكثير من التقدير. وبعد أن قدمت جمهورية كوريا تقريريها الأول والثاني تمشيا مع الحدود الزمنية التي وضعتها اللجنة، فإنها ستقدم عما قريب تقريرها الثالث استجابة لطلب اللجنة.

ثالثا، فيما يتعلق بتعاون اللجنة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية، نرى أن الوثيقة الختامية، وملاحظات الرئيس، وخطة أعمال المتابعة للجلسة الخاصة

قد أعربت بوضوح عن التدابير والإجراءات اللازمة لتعزيز قدرة المنظمات ذات الصلة على مكافحة الإرهاب.

وتعكف جمهورية كوريا بهمة من جانبها على المساهمة في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الأصعدة الإقليمي ودون الإقليمي والدولي. واكتفاء بالقليل من الأمثلة، ما زلنا نشارك بنشاط في أعمال المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بالإرهاب، بما في ذلك أحدث اجتماع برعاية المنتدى عن مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، الذي انعقد في ماليزيا في آذار/مارس ٢٠٠٣. علاوة على ذلك، تؤدي جمهورية كوريا بالاشتراك مع أستراليا دورا قياديا في الجهود التي تبذلها منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كذلك تضطلع وحدة الاستخبارات المالية الكورية، بوصفها عضوا في مجموعة إيغمونت، بدور استباقي في مكافحة غسل الأموال وغيره من الجرائم المالية على الصعيد العالمي.

رابعا، يشاطر وفدي الآخرين شعورهم بالضرورة الملحة فيما يتعلق بتوفير المساعدة ويدعم دور اللجنة التيسيري في هذا المجال. وننظر حاليا في طرق ووسائل مختلفة لتبادل تجاربنا في مكافحة الإرهاب مع البلدان الأخرى على نحو أكثر فعالية ونفعا.

ولعلي أختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجددا على التزام جمهورية كوريا الراسخ بمكافحة الإرهاب والإعراب عن ثقتنا الكاملة في الرئاسة الإسبانية المقبلة للجنة، بقيادة السفير أينوسينسيو آرياس، فحكمته وروحه القيادية معروفتان في وسطنا الدبلوماسي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل كمبوديا. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صن (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار.

وفي البداية، أود أن أعرب عن تقديري للسير جيريمي غرينستوك وفريقه للجهود الممتازة التي يبذلونها في توجيه أعمال لجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشائها في عام ٢٠٠١. ونثني على التزامهم بكفالة التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبالرغم من مسؤولياتهم الكثيرة، فإنهم ظلوا يركزون على الاضطلاع ببرنامج عمل اللجنة الرامي إلى الوفاء بولايتها.

ونحن نقدر المبادرات الكثيرة التي اتخذتها اللجنة لإشراك منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية متنوعة في الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، رحبت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بعقد اجتماع اللجنة الخاص بتاريخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣. وأكملت مشاركة الرابطة في الاجتماع جهودها على المستوى الإقليمي. ووفرت أيضا فرصة لزيادة تعزيز شبكات مكافحة الإرهاب الإقليمية والدولية، ولتبادل المعلومات فضلا عن أفضل الممارسات.

وترحب الرابطة ببرنامج عمل اللجنة السابع، الذي سيواصل التقدم بعملها. وتشجعنا خطة اللجنة لتنظيم اجتماع مع وكالات ومنظمات تقنية يتعلق بالرقابة على استخدام الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية، والمواد الفتاكة الأخرى أو الحصول عليها وذلك لتقييم سبل تعزيز فعالية العمل العالمي ضد الإرهاب في هذا المجال.

وتثني الرابطة على اللجنة لجهودها في توفير معلومات قيِّمة بشأن أفضل الممارسات، والقوانين النموذجية وبرامج المساعدة عن طريق دليل المعلومات عن مكافحة

الإرهاب ومصادر المساعدة. وتحيط الرابطة علما بإنشاء فرع للعمل الإقليمي في موقع اللجنة على الشبكة العالمية. وسيكون ذلك أداة فعالة لاقتسام المعلومات فيما بين المنظمات المتنوعة.

وانعكس التزام الرابطة بمكافحة الإرهاب على أعلى مستوى. فقد أصدر زعماؤنا إعلانا بشأن الإرهاب خلال مؤتمر القمة الثامن للرابطة، الذي عقد في بنوم بنه، بكمبوديا في الفترة من ٤ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وأعرب الإعلان، في جملة أمور، عن إصرار الرابطة على البناء على التدابير المتفق عليها من قبل، وعلى تكثيف الجهود لمنع ومجابهة وقمع الأنشطة الإرهابية في المنطقة. ومؤخرا جدا، عقد بنجاح على مستوى العمل اجتماع فيما بين الدورات للمحفل الإقليمي للرابطة بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية في كارامبوناي، بماليزيا، في الفترة من ٢١ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣.

وتمشيا مع برنامج عملنا لتنفيذ خطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، نفذت الرابطة أيضا هذا العام برامج تدريب ومشاريع متنوعة في مكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، حددت مراكز تنسيق للرابطة بشأن التصدي للإرهاب. وهذه تتضمن دورات بشأن العمليات النفسية لسلطات إنفاذ القانون، وبشأن الحصول على المعلومات. ونحن نخطط أيضا لتنظيم دورات بشأن كشف القنابل والمتفجرات، والتحقيق بعد وقوع الانفجارات، وأمن المطارات وأمن وفحص جوازات السفر والوثائق.

وتعتقد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن الكفاح الدولي ضد الإرهاب سيصبح عديم الجدوى ما لم يحافظ على تركيزه وقوة دفعه بشكل ثابت. وستواصل الرابطة، من ناحيتها، تقليدها الخاص بالتعاون الوثيق مع اللجنة في جهودها للإبقاء على العملية. وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بالرئيس المقبل، السيد إينوسينسيو آرياس ممثل إسبانيا. ونثق ثقة تامة بقيادته، ونحن على يقين بأنه سيقود اللجنة نحو إنجازات ونجاحات جديدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل أستراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد داوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أستراليا بهذه الفرصة مرة أخرى لتخاطب مجلس الأمن بشأن أمر ذي أهمية حيوية لأعضاء الأمم المتحدة – مسألة الإرهاب وكيف ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يتصديا له.

من المحزن أننا نفعل ذلك إزاء خلفية من المزيد من التفجيرات الإرهابية بالقنابل في منطقتنا، هذه المرة في مدينة دافاو الفلبينية، حيث أزهقت أرواح مدنيين أبرياء كثيرين. والحكومة الأسترالية تدين تلك التفجيرات بأقوى العبارات وتعرب عن تعاطفها مع أسر وضحايا تلك الاعتداءات المروعة.

وأود أن أقول في البداية إن أستراليا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي من المقرر أن تدلي به فيجي بالنيابة عن محفل جزر المحيط الهادئ، الذي نحن، بطبيعة الحال، عضو فيه. لقد قيل الكثير اليوم من جانب ممثلين عديدين، يمكننا أن نشاركهم فيما قالوا، ونحن ننضم إلى بلدان المحفل وغيرها في الإعراب عن شكرنا الخالص للسفير جيريمي غرينستوك لعمله البارز في قيادة لجنة مكافحة الإرهاب خلال فترة بالغة الصعوبة. لقد كفلت الطاقة والتوجيه اللذان أضفاهما على عمل اللجنة قيامها بدور فعال جدا في الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب. وأستراليا وأعضاء المجتمع الدولي الآخرون المعنيون بمكافحة هذا الوباء مدينون له بالعرفان.

من الحيوي أن يتخذ المجتمع الدولي نهجا شاملا متماسكا يتسم بالتعاون لمكافحة الإرهاب. وقرار مجلس

الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) يوفر الالتزام والإطار اللازمين، على حد سواء، لهذا النهج. وقد اضطلعت اللجنة في المقابل بدور هام في تحقيق ذلك الالتزام.

وعلى وجه الخصوص، كفلت اللجنة أن يبرز تدفق المعلومات بين الدول والمنظمات أساليب أفضل الممارسات، ويعزز التعاون وييسر توفير المساعدة الدولية التي هي حاسمة لتحقيق هدفنا الخاص بخفض التهديد الذي تفرضه شبكات الإرهاب الدولي. وأكد اعتماد الإعلان الوزاري المرفق بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) أهمية اللجنة وتلك الجوانب من دورها.

ونحن نشيد بتركيز اللجنة مؤخرا على تعزيز دور المنظمات الإقليمية والدولية في أنشطة مكافحة الإرهاب، الأمر الذي انعكس في الاجتماع الخاص الذي عقد هنا في نيويورك بتاريخ ٦ آذار/مارس. إن عمل مكافحة الإرهاب الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مركزي لبناء القدرات التي يحتاج إليها لمكافحة الإرهاب. وكما أن اللجنة هي محور عمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن للمنظمات الإقليمية دورا هاما في نشر المعلومات، وتقديم وتيسير المساعدة، ووضع استراتيجيات إقليمية فعالة لمكافحة الإرهاب. ونحن نشجع كل أعضاء الأمم المتحدة على أن يؤيدوا تأييدا تاما عمل مكافحة الإرهاب الذي تقوم به المنظمات الإقليمية التي ينتمون إليها، وأن يبحثوا بشكل نشط عن سبل تحسين فعالية ذلك العمل. والأعضاء لدى قيامهم بهذا، لن يعززوا سلامة مناطق الجوار الإقليمي الخاصة بهم فحسب، وإنما سيعززون أيضا الشبكة الدولية الأوسع نطاقا لمكافحة الإرهاب.

ومهمة رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من المحتمل أن تستمر لبعض الوقت. وفي هذا السياق، نود أن ننوه بدور اللجنة القيم في المساعدة على تنسيق إتاحة وتوفير العون على نطاق أوسع من أجل بناء القدرات لمكافحة الإرهاب في البلدان التي تحتاج إليها. ومن الحيوي أن يكون بإمكان كل دولة عضو بحاجة إلى مساعدة لوضع تشريع لمكافحة الإرهاب وقدرة على إنفاذ القانون، على سبيل المثال، أن تحصل على المساعدة التي تطلبها. وتحث أستراليا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تدعم بقوة عمل اللجنة في ذلك المجال.

ومنذ الهجمات التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أحرز المجتمع الدولي تقدما ملحوظا في مكافحة الإرهاب. وأسهمت اللجنة، التي قادها باقتدار السفير غرينستوك إسهاما كبيرا في التوصل إلى تلك النتيجة. وللأسف، فإن الإرهاب الدولي لا يزال معنا، ولهذا يجب أن يستمر عمل اللجنة.

وترحب أستراليا ترحيبا حارا بالسفير آرياس ممثل إسبانيا بوصفه رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، وتتطلع إلى العمل على نحو وثيق معه وبقية أعضاء اللجنة في مواجهة التحديات التي يشكلها الإرهاب الدولي في الفترة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل اليونان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والبلدان المنضمة إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا؛ والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا؛ والبلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية – آيسلندا والنرويج – تعلن تأييدها لهذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يدين إدانة قاطعة جميع الأعمال الإرهابية باعتبارها إجرامية وغير مبررة، بصرف النظر عن

دافعها وشكلها ومظهرها. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن مكافحة الإرهاب تقتضي استجابة عالمية واستعدادا على المستوى الوطني بغية منع الأعمال الإرهابية وقمعها. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي للجهود المبذولة لمكافحة هذا البلاء أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والقانون الإنساني، فضلا عن حكم القانون.

ويسلم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالدور الأساسي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وظل هو ودوله الأعضاء يدعمون بقوة لجنة مكافحة الإرهاب. ويود الاتحاد الأوروبي أن يكرر الإعراب عن تقديره للجنة مكافحة الإرهاب على عملها الشاق المتواصل وتفانيها في سبيل تحقيق التنفيذ العالمي والكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب.

ونود أيضا أن نشيد برئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السير جيريمي غرينستوك، على ما قام به من عمل ممتاز. فإن اللجنة بتوجيهه ومشورته وجدت سبيلها إلى التعامل بصورة ناجحة مع العديد من التحديات التي واجهتها، وإلى رسم طريق مضمون إلى المستقبل. وفي الوقت نفسه، نتقدم إلى خلفه، السفير آرياس ممثل إسبانيا، أطيب أمنياتنا له بأداء دور بارع في قيادة اللجنة.

وقد أظهر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اهتماما مخلصا بجميع الجهود التي تضطلع بها لجنة مكافحة الإرهاب في السعي إلى الوفاء بولايتها. ونود على وجه الخصوص أن نركز على الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب المعقود في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) الذي يدعو جميع الدول إلى اتخاذ إجراء عاجل لمنع وقمع كل الدعم النشط والسلبي للإرهاب. ويشدد ذلك القرار أيضا على أهمية تقديم المساعدة التقنية وغيرها إلى الدول بغية تحسين قدرتها على منع ومكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، يدعو الاتحاد كل الدول إلى أن تساعد بعضها بعضا، ويدعو لجنة مكافحة الإرهاب إلى تصعيد جهودها لتيسير تقديم هذه المساعدة بوضع أهداف وأولويات للعمل العالمي.

ويشدد القرار ١٤٤٦ (٢٠٠٣) على ضرورة توثيق التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بعقد الاجتماع الخاص للجنة مكافحة الإرهاب بالمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في ٦ آذار/مارس هذه السنة. وفي ذلك الاجتماع، قدم الاتحاد الأوروبي تقريرا ثالثا، وارد في الوثيقة S/AC.40/2003/SM.1/2، يفصل الطائفة الواسعة من التدابير التشريعية والسياسية المتخذة في المجالات التي يشملها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأوضح التقرير أيضا أن التوقيع على اتفاقيات الأمم المتحدة الاثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب والتصديق عليها مسألة ذات أولوية عالية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تلتزم بالتصديق من خلال اعتماد موقف المجلس المشترك 2001/930/CFSP في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

ولا تزال مكافحة تمويل الإرهاب تمثل أولوية للاتحاد الأوروبي. وقد تم اعتماد عدد من التوصيات بغية تعزيز جهود الاتحاد الأوروبي في هذا الميدان. وعلى وجه الخصوص، عزز الاتحاد الأوروبي تدابيره الداخلية بغية منع الجماعات الإرهابية من الحصول على الأموال الموجهة نحو الأغراض الخيرية أو الانحراف بها عن مقصدها.

وعلاوة على ذلك، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للتعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب. إذ وقع على الاتفاقات الثنائية، ووضع آليات للتعاون مع البلدان الثالثة. ويجري إدراج فقرات تتعلق بمكافحة الإرهاب

في العديد من اتفاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان الثالثة. ويدعم الاتحاد الأوروبي أنشطة مكافحة الإرهاب التي يضطلع بها مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويشارك الاتحاد في تلك الأنشطة على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، اتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير عديدة لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الثالثة في جهودها الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتم إعداد مشاريع جديدة، مصممة خصيصا لمساعدة بلدان مختارة على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار.

وعلاوة على ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي تدابير في ميدان الشرطة والتعاون القضائي لمكافحة الإرهاب. والقرار الإطاري لمكافحة الإرهاب من شأنه أن يقدم للدول الأعضاء تعريفا مشتركا للأعمال الإرهابية والجماعات الإرهابية. وبالمثل، يوفر أمر القبض الأوروبي إجراءات تسليم مبسطة بين السلطات القضائية والدول الأعضاء، على أساس مبدأ الاعتراف المتبادل بالقرارات القضائية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الروابط المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات تستحق اهتماما دقيقا. وقد تم اعتماد قرار للمجلس الأوروبي مؤخرا لمواجهة هذه المشاكل عن طريق التشديد بشكل خاص على التحري المتزامن. وأنشئ برنامج للحماية المدنية مشترك بين اللجنة الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي لتحسين التعاون في الاتحاد الأوروبي على منع آثار التهديدات الإرهابية الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية أو النووية والحد منها.

ويسلم الاتحاد الأوروبي أيضا بدور فرع منع الإرهاب التابع لمركز منع الجريمة الدولية في تعزيز قدرات الأمم المتحدة على منع الإرهاب وعلى تقديم المشورة بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن وصكوك الأمم المتحدة ذات الصلة، لمكافحة الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، بغية الحد من الخطر الذي يشكله حصول بعض الجماعات الإرهابية على أسلحة التدمير الشامل، والمواد الإشعاعية ووسائل إيصالها، اتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير محددة في ميدان تعزيز الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة فيما يتعلق بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار؛ وتحسين ضوابط الاستيراد؛ وتعزيز التعاون في مجال نزع السلاح؛ وتعزيز الحوار السياسي مع الدول الثالثة.

أخيرا، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما تاما بالتعاون على نحو فعال ووثيق مع الأمم المتحدة تجاه تحقيق الهدف المشترك المتمثل في مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يعرب وفدي عن بالغ سعادته بأن يراكم، سيدي، في رئاسة المجلس. وإننا نشارك في الثقة التي أعرب عنها المتكلم السابق بقيادتكم المقتدرة. وفي الوقت نفسه، نشيد برئاسة غينيا على قيادتها المقتدرة في الشهر الماضي.

إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به من فوره الممثل الدائم لكمبوديا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ونشارك الوفود الأخرى في شكر السفير غرينستوك على إحاطته التي قدمها بشأن البرنامج السابع للجنة مكافحة الإرهاب.

لقد انقضت ١٨ شهرا منذ أنشأ مجلس الأمن تحالفا عالميا ضد الإرهاب. وعكفت الدول الأعضاء بنشاط على تعزيز جهودها لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني

والإقليمي والدولي. وكان القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) هو الموجه لهذا الجهد، بينما كانت لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها المجلس، تحت رئاسة السفير غرينستوك، هي الأداة الرئيسية لتقييم الدول الأعضاء لقدراتها المتاحة لمكافحة الإرهاب.

وتمثل جلسة اليوم فرصة مؤاتية لاستعراض المرحلة التي بلغناها والمرحلة التي نود أن نبلغها. ولئن كانت الاستجابة الشديدة الإيجابية ملحوظة في التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية لكبح الإرهاب، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. ورغم الأولوية المتزايدة التي يوليها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، فإن كثيرا من المبادرات لا تزال في حاجة إلى أن تثبت وجودها على نحو أكمل. فالهجمات الإرهابية تتواصل في عدد من البلدان، بما في ذلك الفلبين، وهو ما حدث هذا الأسبوع بالتحديد. لذلك، نكرر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في كانون الثاني/يناير خلال الاجتماع الوزاري المعني بمناهضة الإرهاب، ومفاده أن العمل المتواصل لأمد بعيد أمر حتمي. وفي هذا الصدد، فإن الإحاطات الإعلامية العادية التي قدمتها لجنة مكافحة الإرهاب بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) كانت قيمة، ونشجع اللجنة على الإبقاء على تلك الممارسة. ويحدونا الأمل أن يتم الحفاظ على الشفافية في أعمال اللجنة مستقبلا.

والاجتماع الخاص الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب بخصوص المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في الشهر الماضي كان مفيدا في ذلك الصدد. ونتطلع إلى القيام بأعمال المتابعة تحقيقا لتوصيات ذلك الاجتماع. وفي هذا المنعطف، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لسرعة إصدار قائمة الاتصالات التي طلبها الاجتماع الإقليمي الخاص.

إن التقدم الذي أحرزه برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب في التركيز الذي تفاوت ما بين فرادى الدول والتعاون الإقليمي والدولي يسجل بداية مرحلة جديدة في أعمال اللجنة. ويأمل وفد بلادي في أن يمهد ذلك السبيل أمام المزيد من أنشطة التعاون الملموس والقابل للتطبيق في المستقبل.

وبرنامج لجنة مكافحة الإرهاب المتمثل في التوفيق بين المانحين والمتلقين للمساعدة التقنية، بتوجيه من السيد كيرتيس وارد، يستحق تقديرنا. وغني عن القول إن ذلك البرنامج ينبغي متابعته بنشاط من جانب الدول الأعضاء، فضلا عن المجموعات الإقليمية والدولية.

لقد حدثت بعض التطورات البارزة في بلدي مؤخرا بشأن مكافحة الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بقمع تمويل الإرهاب. وأقدمت حكومة الفلبين في الآونة الأخيرة على سن قوانين للمراقبة المالية، الأمر الذي يحقق امتثال الفلبين للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وإننا نقدر برامج المساعدة على تقييم الأنظمة المالية ووضع برامج تدريب على مكافحة تمويل الإرهاب، والتي توفرها البلدان المانحة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما أن الفلبين قد وقعت حتى الآن على ١١ اتفاقية من الاتفاقيات الدولية الإثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالاستجابة في منطقتنا للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، يود وفد بلادي أن يؤكد أنه يشارك في شتى المبادرات والإعلانات السياسية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا دعما لهذين القرارين الهامين.

أخيرا، وإذ يسلم الرئيس غرينستوك رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب إلى السفير آرياس، ممثل إسبانيا، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للسفير غرينستوك على العمل الممتاز الذي قام به في ترجمة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى

عمل ملموس، ونعرب عن ثقتنا الكاملة في السفير آرياس فيما يتعلق بتوليه المهمة الصعبة للبناء على القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣). ويؤكد وفدي للسفير آرياس على استمرار تعاوننا ودعمنا له. أخيرا، وبالتأكيد ليس آخرا، نثني على فريق الخبراء التابع للجنة مكافحة الإرهاب، وعلى الأمانة العامة على العمل الممتاز والتعاون الذي قاموا به.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، شكرا لكم على عقد هذه الجلسة. في مستهل بياني، أود أن أعبر عن عميق تقديري للرئيس المنتهية ولايته للجنة مكافحة الإرهاب، السفير جيريمي غرينستوك ولمساعديه على عملهم الممتاز منذ إنشاء اللجنة. والمجتمع الدولي يدين له بالعرفان على قيادته المتفانية للكفاح ضد الإرهاب منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي الوقت نفسه، يسعدني أن أهنئ الرئيس الجديد، السفير آرياس، وأن أعرب له عن ثقتي في أن لجنة مكافحة الإرهاب برئاسته ستواصل عملها في مكافحة الإرهاب بصورة فعالة.

وما فتئت اليابان تؤكد على أهمية العناصر الثلاثة التالية في مكافحة الإرهاب:

أولا، علينا أن نمنع حصول الإرهابيين المحتملين على سبل ارتكاب أنشطة إرهابية. وبعبارة أخرى، علينا أن نتخذ تدابير صارمة لقطع مصادر التمويل وكبح تدفق الأسلحة إلى الإرهابيين. وبشكل خاص، وفي ضوء القدرات التدميرية الهائلة التي تنطوي عليها أسلحة الدمار الشامل، لابد من اتخاذ تدابير عدم انتشار صارمة للحيلولة دون وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين. ونطالب لجنة مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، أن تولي الاهتمام الواجب لهذا المجال. وتعزيز التنسيق بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) ضروري أيضا. وقد حققت اللجنة الأخيرة برئاسة السفير خوان غابرييل فالديس، ممثل شيلي، تقدما كبيرا في هذا المجال. مع ذلك، أود أن أشير إلى أن المعلومات في القائمة الموحدة للجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بحاجة إلى مزيد من التعزيز لتمكين الدول الأعضاء من تحسين تعريف الأصول والحسابات المشكوك فيها.

ثانيا، علينا أن نحرم الإرهابيين من أي ملاذ آمن. ومنع الإرهاب ومكافحته يتطلبان أن يعمل المجتمع الدولي بشكل متضافر وأن تنفذ الإجراءات بشكل موحد. ولاتفاقيات مكافحة الإرهاب وبروتوكولاتها دور أساسي في هذا الشأن. ونقدر جهود لجنة مكافحة الإرهاب من أجل تشجيع الدول الأعضاء على الانضمام إلى هذه الاتفاقيات وبروتوكولاتها. ونود أن نحث على تعبئة خبرات المنظمات الدولية ذات الصلة لتيسير ذلك الهدف. وقد أتاح الاجتماع الخاص الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب في الشهر الماضي فرصة ممتازة لتشاطر المعلومات عن المعايير المرجعية والمدونات وأفضل الممارسات في المنظمات الدولية ذات الصلة. وبوصفنا طرفا متعاقدا في جميع الاتفاقيات الإثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب، فإن اليابان على استعداد لتقديم المعلومات والمساعدة في حل المشاكل، بما فيها المسائل القانونية، انطلاقا من تجربتنا الذاتية فيما يتعلق بإبرام تلك الاتفاقيات.

ثالثا، علينا أن نسعى للتغلب على العوامل التي تجعلنا عرضة للأنشطة الإرهابية. وبطبيعة الحال، فإن الإرهابيين يتجهون إلى الأهداف السهلة، بما يعني أننا بحاجة متزايدة إلى تحسين تدابير الأمن الداخلي. وعلى لجنة مكافحة الإرهاب

أن تواصل التركيز على جهود بناء القدرات في البلدان، ويتعين على مجتمع المانحين أن يزيد من دعمه لأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب.

وعليَّ أن أؤكد أن الإرهاب الدولي ليس أبدا نتيجة لأي صدام بين الحضارات، إنه دائما هجمة وحشية ضد العالم المتحضر، هجمة تولدها العبثية والعدمية والفوضوية. والإرهاب يهدد استقرار العالم وأرواح البشر في كل مكان. ومن يتعاطفون مع المجموعات الإرهابية المتطرفة عليهم أن يدركوا أن الإرهاب يتناقض مع القيم التي نتشاطرها جميعا. وبإدراك هذه الحقيقة، أعتقد أن بوسعنا أن نسهم في التغلب على العوامل التي تجعلنا عرضة للإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تؤيد النرويج بيان الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية.

أولا، أود أن أشارك في تقديم الشكر للسفير غرينستوك وفريقه على ترأسه لجنة مكافحة الإرهاب بطريقة ممتازة منذ إنشائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وأن أهنئه على التقدم الكبير لذي تحقق في ظل قيادته. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كي أرحب بالسفير آرياس ممثل إسبانيا بصفته الرئيس الجديد وأن أؤكد له على دعمنا الكامل في الأعمال المقبلة.

يبدو أن تشديد اللجنة على التعاون والحوار والشراكة والشفافية قد أتى ثماره. ويظهر أن استراتيجية التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في نشر الممارسات الفضلى والسعي إلى تحقيق التعاون بين النُهُج وتوفير المساعدة للدول الأعضاء التي تحتاج إلى الدعم التقني، قد حققت نجاحا كبيرا.

ولقد رحبت النرويج بعقد الجلسة الخاصة للجنة في ٦ آذار/مارس، التي جمعت بين ممثلي منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية بهدف ضمان التعاون الفعال والمنظم في المعركة ضد الإرهاب. ويسعدنا أن الاتصال بينها قد اكتسب صبغة رسمية من خلال خطة عمل اللجنة للمتابعة. وتتطرق خطة العمل إلى موضوعات حاسمة مثل تدفق المعلومات، والممارسات الدولية الفضلى، والقوانين والمعايير، ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك تيسير توفير المساعدة.

إننا ندرك الصعوبات التقنية التي قد تواجه بعض الدول في تنفيذ التدابير القانونية والمالية المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). والتنفيذ من خلال التشريع الوطني الذي يشمل جميع الجوانب ووضع الأدوات التنفيذية الملائمة ليسا بالمهمة اليسيرة. فهذه الحالة تثير شواغل ينبغي حسمها من خلال إجراءات إيجابية ومنسقة. لذلك، يسعدنا أن نجد خطة العمل تتضمن تدابير لتيسير توفير المساعدة.

وقدمت النرويج المساعدة التقنية على الصعيدين الإقليمي والثنائي. فلقد دعمنا أعمال الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تنفيذ دوله الأعضاء للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشكل فعال وشامل، وقدمنا الدعم لمشروع يهدف إلى تعزيز قدرة البلدان في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على متابعة التدابير المحددة الخاصة بالقرار.

وبالمثل، قدمت النرويج مساعدة تقنية ثنائية في تنفيذ الالتزامات المفروضة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتزامات دولية ذات صلة، وكذلك في وضع مشاريع التقارير الوطنية المطلوبة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)

وتصميمها. وأكسبت تلك العملية النرويج معرفة وتجربة قيمتين، ونحن على استعداد لمشاطرقما مع اللجنة وأعضائها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل كولومبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هيرالدو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل وأن أتمنى لكم كل التوفيق في عملكم. كما أود أن أشكر ممثل غينيا وأن أشيد به على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال المجلس الشهر الماضي.

وتؤيد كولومبيا بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل بيرو الدائم باسم مجموعة ريو. ولكن حكومة كولومبيا قررت أن تتكلم في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن نظرا لأهمية هذه القضية بالنسبة لبلدنا، الذي يكافح بلا هوادة ضد الإرهاب وينشد التضامن الدولي في هذا المسعى.

وأود أن أستهل كلامي متقدما بالشكر إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، ممثل المملكة المتحدة الدائم، السير جيريمي غرينستوك، على إحاطته الإعلامية وعمله المكثف.

لقد أبرزت كولومبيا في جلسة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣ جانبين لا ينفصلان – جانب داخلي وآخر خارجي – وقائمين في صراعنا اليوم. فيما يتعلق بالجانب الداخلي، قلنا إننا ندرك التزاماتنا. ولقد شرعت كولومبيا في مكافحة ضد الإرهاب ضمن إطار ديمقراطي، وفقا لدستورها وقوانينها، والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. وتسعى سياستنا الأمنية الديمقراطية إلى حماية جميع الكولومبيين: المدنيين، وأعضاء النقابات، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأصحاب الأعمال، والعمال. فالديمقراطية في أمن تعني الأمن للجميع.

ولكن يوجد أيضا جانب خارجي وهو أمر أساسي في المعركة ضد الإرهاب. فلقد تبين أن الشبكات المالية الدولية التي يستخدمها الإرهابيون مماثلة لتلك التي يستخدمها المتاجرون بالمخدرات والأسلحة غير المشروعة. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أصدر مجلس الأمن أثناء اجتماعه على المستوى الوزاري، إعلانا مرفقا بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، أعاد التأكيد بحق على أنه،

> ”يجب أيضا منع الإرهابيين من استخدام أنشطة إجرامية أخرى مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والمخدرات غير المشروعة والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة غير المشروعة“.

ولهذا السبب، نود أن نشكر حكومة كندا على إدراجها في قائمتها للمنظمات الإرهابية قوات كولومبيا الثورية المسلحة، وجيش التحرير الوطني، وجماعات الدفاع عن النفس المتحدة في كولومبيا، والمجموعات المسلحة غير القانونية، التي توجه أنشطتها ضد حكم القانون والمدنيين في بلادي. وهذا يشكل دعما أخلاقيا وسياسيا وقانونيا يدل على إجراء نأمل أن تراعيه جميع البلدان الراغبة في مساعدتنا في كفاحنا للإرهاب.

وإدراكا لذلك الواقع الهام أساسا لكولومبيا، فإن الإرهاب يلقى الدعم من أنشطة إجرامية دولية تتعلق أساسا بالمشكلة العالمية المتمثلة في المخدرات غير المشروعة. ولقد علمتنا التجربة أن كفاح المجتمع الدولي ضد المشكلة العالمية للمخدرات، حيث تم قبول مبدأ تقاسم المسؤولية، هو عامل رئيسي في مكافحة الإرهاب، وبالمثل، فإن النجاح في مكافحة الإرهاب سيعتمد على مدى جعل مبدأ تقاسم المسؤولية فعالا في هذا المجال. ومكافحة الإرهاب من

مسؤوليتنا جميعا. وعلى كل دولة، في هذا الكفاح، أن تؤدي عملا يتماشى مع ظروفها وفقا لقدرتها على القيام به.

وفيما يتعلق بقضية المسؤولية المشتركة، تناشد كولومبيا المجتمع الدولي شن حرب كاملة ضد أنشطة المجرمين التي تغذي الإرهاب في بلادنا. ولقد قال الرئيس يوريبي، رئيس كولومبيا، أن لدينا

”السلطة المعنوية لطلب التعاون الدولي لأننا ملتزمون باحترام حقوق الإنسان، ولأن ديمقراطيتنا هي ديمقراطية تحكمها سيادة القانون وليس نزوات الحكام. ولدينا السلطة المعنوية لطلب التعاون الدولي ضد الإرهاب لأننا لم نرفض أبدا الحوار أو الاتفاقات الإنسانية. ويدرك المجتمع الدولي قرارنا الثابت بإنزال الهزيمة بالعنف، واستعدادنا التام للمصالحة في جو من السلم الحقيقي“.

ولدى إعادة تأكيد دعمنا للعمل الذي يؤديه مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له في مكافحة هذه الآفة العالمية، أود أن أذكر مجددا امتناننا للسفير غرينستوك على العمل الهام الذي قام به، وأن أعرب عن يقيننا بأن سفير مملكة إسبانيا، إنيوسنسيو آرياس، سيواصل بزخم جديد الاضطلاع بالمهام الهامة التي تقوم بها اللجنة ويقوم بها مجلس الأمن. لكل من هاتين الهيئتين مسؤولية هائلة للوفاء بتوقعات شعوبنا فيما يتعلق بدوريهما التاريخي في مكافحة الإرهاب في جميع مناطق العالم.

وفي ختام بياني، تكرر كولومبيا نداءها للتعاون من جانب المجتمع الدولي، ليس فيما يتعلق بالأموال ولكن فيما يتعلق بالأنشطة القانونية وأنشطة الشرطة، مثل تلك التي ينادي بها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بغية المكافحة الناجحة للإرهاب. وينبغي ألا يتم تحديد طابع الأعمال الإرهابية استنادا إلى مكان حدوثها أو مجالها العالمي أو الوطني فحسب، ولكن أيضا بمصدر الظاهرة التي أدت إليها والأموال التي تمولها. وفي هذا المجال من التعاون الدولي، لدى الأمم المتحدة القدرة والخبرة والسلطة الأخلاقية لمساعدة مناطق العالم المتضررة من آفة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل فيجي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بمخاطبة مجلس الأمن باسم أعضاء مجموعة بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة، وهم أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، كيرباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا، وبلدي فيجي.

توفر هذه الجلسة فرصة مفيدة للتأمل في العمل الذي تؤديه لجنة مكافحة الإرهاب في مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية المرتبطة به منذ أن أنشأها قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي أصبح الآن نقطة مرجعية قبل قرابة عام ونصف. وقد جلب ذلك القرار عنصرا جديدا إلى إطار العمل المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب وأبرز الإدراك بأن الإرهاب الدولي مشكلة عالمية، يتطلب القضاء عليها عملا تعاونيا على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وأكد الإعلان الوزاري الذي اعتمده مجلس الأمن في قراره ١٤٥٦ (٢٠٠٣) ضرورة اتخاذ إجراءات لمكافحة الإرهاب لتوضيح أفضل الممارسات الدولية، بما فيها ضرورة حماية حقوق الإنسان.

ولا يوجد شك في أن لجنة مكافحة الإرهاب قد أدت دورا مهما في توجيه ومساعدة الدول الأعضاء على تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). واللجنة، في تنفيذها هذه المهمة، ما فتئت تساعد على تعزيز العمل الحكومي وتركيزه.

وقد ساعدت الدول على تحديد وتعريف المعايير المطلوبة للعمل. وعلاوة على ذلك، فإن جهود اللجنة في توجيه الدول صوب المصادر المتوافرة للمساعدة قد أسهمت بقدر كبير في تنفيذ المهمة الحيوية لتعزيز القدرة على اتخاذ هذا الإجراء. وفي ذلك الصدد، فإننا ممتنون لفريق الخبراء الذي يساعد اللجنة على تيسير توفير المساعدة كلما استدعى الأمر. والتحديد الواضح لاحتياجات المساعدة خطوة حيوية أولى صوب تطوير القدرات الفردية والإقليمية.

ونؤيد أيضا بقوة مبادرة اللجنة الأخيرة للاجتماع مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وخطة العمل اللاحقة لإجراء الحوار الضروري لتنسيق عمل اللجنة. والتنسيق والتعاون الإقليميان حيويان لأعضاء مجموعتنا لاستكمال جهودنا وقدراتنا الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي هذا المنعطف، تود مجموعة بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ أن تسجل رسميا امتنانها وتقديرها للقيادة التي أظهرها أول رئيس للجنة، السير جيريمي غرينستوك. وقد بثت رؤية السير جيريمي الحياة في ولاية القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وحصل السير جيريمي على ثقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وقت مبكر للغاية من رئاسته، أثناء أكثر الأشهر صعوبة في حياة المنظمة. وقد كانت جهوده لضمان عمل اللجنة في كل الأوقات على نحو منفتح وشفاف حيوية في نجاح اللجنة حتى الآن، ونالت عميق تقدير الدول الأعضاء في مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ. وأثلجت قيادة السير جيريمي صدورنا، مما شجع أعضاء مجموعتنا على التصدي للتحديات التي قدمها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وبينما تدخل اللجنة مرحلة جديدة، تحت قيادة السفير أرياس، الممثل الدائم لإسبانيا، ندرك أن أعمالها ستستمر في التدفق من دورها كهيئة راصدة. فعملها في رصد تنفيذ الالتزامات المحددة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يضعها في موقف فريد تؤدي منه دور مركز التنسيق للدول فيما يتعلق بالأنشطة الدولية لمكافحة الإرهاب. ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع اللجنة ومع رئيسها الجديد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل أفغانستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، في البداية اسمحوا لي أن أهنئ المكسيك على توليها رئاسة مجلس الأمن أثناء شهر نيسان/أبريل. وأود أن أعرب عن عميق امتناني لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة للجنة مكافحة الإرهاب التي تجيء في أوانها بغية النظر في عمل هذه اللجنة أثناء فترة عملها المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني كل الثناء على الجهود المستمرة والنشطة التي بذلها السفير جيريمي غرينستوك بوصفه رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب خلال الشهور الـ ١٨ الماضية.

يظل وفدي على ثقة بأن مهمة السفير غرينستوك المضنية في رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب، سيستمر فيها السفير آرياس، ممثل إسبانيا، بنجاح وهو دبلوماسي معروف بقدرته المتميزة.

من الواضح بجلاء أن أفغانستان واحدة من أكبر ضحايا الإرهاب. فلما يقرب من خمس سنوات، أثناء حكم الطالبان، عانى شعب أفغانستان معاناة هائلة من الخطر الذي شكله ذلك النظام وشبكة القاعدة الإرهابية. ولكن الحملة العسكرية الدولية، بالإضافة إلى الدعم الباسل من الشعب الأفغاني، أدت إلى استئصال ذلك النظام وحليفته القاعدة. ومع ذلك، ينبغي أن نظل نذكر أن فلول الطالبان لا تزال نشيطة على طول الحدود الشرقية والجنوبية لأفغانستان.

وبالتالي، فمن الحيوي أن يستمر المجتمع الدولي في تركيزه ودعمه القويين للحكومة الانتقالية في مكافحة الأنشطة الإرهابية.

وتبقى حكومة أفغانستان الانتقالية تلتزم التزاما قويا بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وللقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) الذي اتخذ في الاجتماع الوزاري في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقدمت أفغانستان تقاريرها الوطنية إلى اللجنة في الإطار الزمني المنصوص عليه. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أعلم المجلس بأن حكومة أفغانستان الانتقالية تقيم حاليا إدارة لمكافحة الإرهاب داخل وزارة الداخلية لمنع الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء البلاد والتصدي لها. ونحن على ثقة بأن تلك الإدارة ستفي بمهمتها.

وبالإضافة إلى تحديد التقدم الذي حققناه، نود أن نعلم المجلس أيضا بأن أفغانستان تقوم حاليا بإعادة هيكلة أجهزتها القانونية والأمنية. ولذلك، نود أن نكرر طلبنا إلى اللجنة بإرسال فريق تقييم إلى أفغانستان للمساعدة على إصدار التشريعات واتخاذ التدابير الإدارية الضرورية للوفاء بجميع متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ونسلم بحقيقة أن مكافحة الإرهاب العالمي ينبغي أن تحظى بأوسع دعم وتعاون من جميع الدول الأعضاء ومن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بالاجتماع الخاص للجنة مكافحة الإرهاب الذي عقد في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، وهو الاجتماع الذي شارك فيه ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل تعزيز فعالية العمل العالمي لمكافحة الإرهاب. وقد تشاطر جميع المشاركين معلومات هامة فيما يتعلق بالمبادرات والتدابير التي اتخذوها لمكافحة الإرهاب. ونحن على اقتناع بأن الدول الأعضاء يمكنها أن تعتمد أفضل الممارسات والمدونات والمعايير التي وفرها الممثلون في ذلك الاجتماع الخاص الذي عقد في ٦ آذار/مارس.

وأود أن أؤكد من جديد التزام حكومتي بمواصلة كفاحها ضد الإرهاب في أفغانستان وبالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل التنفيذ الكامل للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣).

وكانت أفغانستان الحرة تكافح ضد إرهاب حركة طالبان وتنظيم القاعدة قبل خمس سنوات من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأود أن أذكر المجلس بأنه قبل ذلك التاريخ بيومين، في ٩ أيلول/سبتمبر، قتل قائد المقاومة الأفغانية البطل أحمد شاه مسعود على أيدي اثنين من الإرهابيين الانتحاريين لتنظيم القاعدة. ويقف الأفغان اليوم على استعداد للقتال ضد أي ظهور جديد لحركة طالبان. والمطلوب الآن، من المجتمع الدولي أن يقف إلى جانبنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسير جيريمي غرينستوك للرد على التعقيبات والأسئلة التي طرحت في المناقشة.

السير جيريمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن للغاية لأعضاء المجلس ولأعضاء الأمم المتحدة لبياناتهم اليوم، وأقدر بصورة خاصة الوفود التي تكلمت بالنيابة عن المجموعات الإقليمية. وأعتقد أننا كلما دفعنا للأمام بالنهج الجماعي الإقليمي ودون الإقليمي، حققنا المزيد من التقدم.

أود أن أتناول بضع نقاط برزت من هذه المناقشة. ولن أستغرق وقتا طويلا، لأن كثيرا من هذه النقاط مألوفة للأعضاء. لكنني متأكد من أن السفير آرياس وفريقه يودون متابعة بعض هذه النقاط مع اللجنة. وقد أشارت باكستان، بتأييد حاد من شيلي والمكسيك وبيرو وغيرها من البلدان، إلى ضرورة متابعة التفاعل بين مكافحة الإرهاب وحقوق

الإنسان واقترحت عقد اجتماع مع المفوض السامي لحقوق الإنسان وغيره من هيئات حقوق الإنسان بشأن ذلك التفاعل. وبالطبع، سيرحب وفد المملكة المتحدة ترحيبا حارا بذلك. إننا على اتصال وثيق بمكتب المفوض السامي وهيئات حقوق الإنسان، وقريبا جدا، سننظم، كما يعلم الأعضاء، اجتماعا مع زائر من لجنة حقوق الإنسان.

بل ويمكن المضي أبعد من ذلك. فالدور الذي يضطلع به المجتمع المدني هام، وأعتقد أنه بالدفع للأمام بهذا الجانب من عملنا، علينا أن نكون واعين، ربما مع قليل من الاعتزاز، بأن مجلس الأمن يحقق تقدما مستمرا في الطريقة التي يحدد بها الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان مع تعزيز السلام والأمن وأعتقد أن ذلك شيء جيد.

وقد اقترح سفير فرنسا أنه ينبغي للجنة مكافحة الإرهاب أن تحدد، إلى مدى أكبر، الصعوبات العامة التي تواجهها الدول الأعضاء في الوفاء بالالتزامات بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وأن تضع حلولا لتذليل تلك الصعوبات. وأعتقد أننا بدأنا في بعض الجوانب نفعل ذلك، لكنني أعتقد أني أتفق مع السفير بأنه يشير إلى شيء لم نفعل بعد ما يكفي منه، وقد يكون شيئا يمكن أن ننظر فيه في المستقبل. فهو يترافق مع تشجيع تحقيق نتائج محددة في الميدان، ويبقي اللجنة منكبة على إحراز نتائج، بدلا من مجرد النشاط البيروقراطي. وإنني لمقدر لروح تلك الملاحظة.

وفي نفس السياق، أشارت الولايات المتحدة إلى إمكانية زيادة عدد زياراتنا الميدانية في المستقبل، وتلك نقطة أخرى نحتاج إلى متابعتها. وقد سمعنا من فورنا طلبا من سفير أفغانستان بأن يوفد إلى بلده فريق يساعد حكومته في مواصلة تنفيذ الالتزامات التي من العسير بمكان تنفيذها في الميدان. وأنا شخصيا أعتقد أن ذلك ينبغي أن يقوم به خبراء بدلا عن الوفود أعضاء اللجنة، لكن الزيارات إلى المواقع – زيارات ميدانية – شيء ربما ننظر فيه خلال الفترة القادمة.

وبالمثل – وهذا أيضا يتعلق بجعل نتائجنا ملموسة – أعتقد أنه في فترة ولايتي لم نفعل ما يكفي لدغدغة مشاعر العلاقة الأخوية بين لجنة ١٣٧٣ ولجنة ١٢٦٧. ويحدوني الأمل في أن تفعل الأخوة الإسبانية أفضل مما فعلتُ. لكننا لا نضع قوائم؛ أما لجنة ١٢٦٧ فهي تفعل ذلك. لكن هناك ما هو أكثر من ذلك في الارتباط بين الاثنتين، كما أعتقد أن هناك مرة أخرى نتائج على الأرض تختبر هذه العلاقة.

وأود أن أتطرق سريعا للأسئلة الستة التي طرحها ممثل الهند، لأن فيها معلومات ومضامين جديرة بالاهتمام، وربما أيضا بعض الوخز. وأود أن أقدم بعض الإجابات على الأسئلة التي طرحها. كيف نتعامل مع موقف لا تقوم فيه دولة عضو بإنفاذ الامتثال الفعال؟ حسنا، سنأتي إلى ذلك في الفترة القادمة. وهذا جانب الحزم من الحساسية والثبات اللذين ذكرهما في السابق. سنقوم بالمطالبة بأداء يرقى إلى المعايير التي وصفها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ثانيا، مما يساعد أيضا – وليس هناك من مهرب من هذا، بالرغم من أننا لم نتناوله حتى الآن في اللجنة إذ أنه لا يندرج بين مهامنا – أن يكون هناك تعريف للإرهاب من الجمعية العامة. وأعتقد أنه ينبغي أن نحرز في ذلك تقدما أكبر مما فعلنا.

ثالثا، أن نفعل ما طلبه ممثل الهند يعني أننا يتعين علينا أن نعالج جميع المشكلات الإقليمية التي تتصل بالإرهاب – وبعضها ليس بعيدا عن بلاده نفسها – كما أن الآليات الإقليمية لمعالجتها يتعين أن تكون فعالة. كل هذه المسائل الثلاث يتعين إحراز تقدم فيها، باعتقادي.

هل يمكننا أن نتجنب التدخل في شؤون الدول الأعضاء؟ نعم، لأننا وضعنا، قبل فترة سابقة من عملنا،

ترتيبات لمراعاة السرية، وما زال يمكن للجنة مكافحة الإرهاب أن تتبع تلك القواعد إذا أرادت الدول الأعضاء أن تأخذ الأسئلة الصعبة إلى مجال الخبراء وحدهم وألا تتشاطرها مع الدول الأعضاء الأخرى.

هل هناك حاجة إلى أن نركز أكثر على الترتيبات التي جرى التفاوض والاتفاق عليها عالميا؟ حسنا، نحن نستند على القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ وذلك هو سندنا المتفق عليه عالميا. وإذا استخدمنا معايير أخرى مثل معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة غسيل الأموال، فليس ذلك إلا لأنها مطابقة ومتوافقة بالكامل مع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

هل ينبغي أن يكون لدينا توازن إقليمي أكثر تمثيلا؟ حسنا، هذا متروك للمناطق. ونحن منفتحون لجميع المناطق ولأية مجموعة إقليمية تود الدول الأعضاء أن تشكلها. وعليكم أن تقابلونا في منتصف الطريق؛ نحن لن نستحدث ترتيبات إقليمية جديدة لمجرد عملنا الخاص. فهي تأتي من التزامات الدول الأعضاء والتنفيذ الأيسر للالتزامات الدولية من خلال النشاط الجماعي.

ألا ينبغي لنا أن نسير على سير الأبطأ أو على سير الأسرع؟ حسنا، هذا هو النهج المكيف. وأعتقد بأنني أوضحت ذلك في تعليقاتي صباح اليوم بكل جلاء. إن سياسة اللجنة تتمثل في أن تطلب من كل دولة من الدول الأعضاء أن تتحرك لا بأسرع ولا بأبطأ من أفضل ما بوسعها.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بالمساعدة، نحن نعترف بأننا بحاجة إلى تحسين موقعنا على الإنترنت. ونود أن نحصل على المزيد من المعلومات من الدول المانحة. وإني على يقين بأن الفترة القادمة ستشهد تقدما في ذلك المجال. إلا أن جميع الانتقادات كانت بنّاءة. وآمل بأن نتمكن من إقناع الدول الأعضاء بأننا، في جميع هذه المجالات، نفعل ما هو مناسب، حتى ولو كان يتعين علينا أن نقوم به بسرعة أكبر.

وأود أن أبدي ملاحظة عامة ختامية، ربما أوحى بها سفير اليابان، الذي تكلم عصر اليوم. الإرهاب لا يأتي من الخلافات بين الشعوب أو بين الحكومات، ولا من النزاع بين مختلف أجزاء الأمم المتحدة أو الجهاز الحكومي الدولي. إنه يأتي من الوحشية وانعدام احترام القيم الإنسانية الأساسية. وفي مكافحة الإرهاب، أعتقد بأننا في مجلس الأمن وفي اللجنة ندافع عن الأهداف الأساسية للأمم المتحدة. وهذا هو سبب حصول اللجنة على هذا القدر الساحق من الردود المؤيدة من أعضاء الأمم المتحدة بصورة عامة. وإنني شخصيا، بعد أن أمضيت هنا ١٨ شهرا، أشعر بامتنان بالغ لهذا الدعم.

وكلما قمنا بالمزيد من العمل، كلما وجدنا أننا نحتاج إلى المزيد. وفي هذا الصدد، أعتقد بأن أمام السفير آرياس مهمة كبرى. إلا أنه سيضطلع بها. وأرجو له التوفيق في أدائها. وسيحصل على التأييد التام من وفد المملكة المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السير جيريمي غرينستوك شكرا جزيلا على الإيضاحات التي قدمها.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): اجتمعنا هذا اليوم لغرضين. أولهما، تكريم السفير جيريمي غرينستوك والتعبير عن احترامنا لجهوده بمناسبة انتقال مسؤولياته في رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب إلى السفير آرياس. وثانيهما إجراء استعراض عاجل لما أنجزته اللجنة ومهامها في المرحلة القادمة.

إلا أن الممثل الإسرائيلي الذي ألقى بيانه قبيل انتهاء جلستنا الصباحية لم يحترم المناسبة ولا التكريم. وعاد كما

يفعل التجار المفلسون إلى دفاتره القديمة المهترئة لينبش مجموعة من الأكاذيب وليمارس الدور المناط به من تحريف وتضليل وحرف انتباه المجلس عن مهمته في محاربة الإرهاب الحقيقي الذي تمارسه حكومته وجيشه في الأراضي العربية المحتلة. إن ما يدل على صحة ما ذهبنا إليه هو ما نشرته الإحاطة اليومية التي قدمتها يوم أمس إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة للصحفيين والتي ورد فيها ما يلي وأقرأها بالانكليزية:

”في الصباح الباكر من يوم ٢ نيسان/أبريل، اقتحمت القوات العسكرية الإسرائيلية مدرسة للبنات تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مخيم اللاجئين في طولكرم في الضفة الغربية واحتلتها، وشرعت في استخدام المدرسة كمركز لاحتجاز سكان المخيم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٤٠ سنة. وتحتج الوكالة احتجاجا شديدا على هذا الانتهاك الفاضح لامتيازات وحصانات الأمم المتحدة واستمرار حرمان الأونروا من إمكانية الوصول إلى المدرسة والمخيم بوجه عام، الذي أعلن أنه منطقة عسكرية مغلقة (PAL/1940) مخيم كامل للاجئين الأبرياء يعلن منطقة عسكرية مغلقة، وتستخدم المدرسة للاحتجاز والمضايقة. ويمضي البلاغ الصحفي قائلا إن المفوض العام لوكالة الأونروا بيتر هانسن يعتبر ”احتلال مدرسة الوكالة انتهاكا للقواعد القانونية الدولية“ ودعا السلطات الإسرائيلية إلى مغادرة مدرسة الوكالة والسماح للوكالة بالوصول إلى منشآتها الأخرى في مخيم طولكرم للاجئين وذلك حتى يمكن استعادة الخدمات الأساسية للاجئين“.

أليس ذلك هو الإرهاب بعينه؟ هل سمح معتدون آخرون بإجراءات من هذا القبيل إلا أثناء الحرب العالمية الثانية؟ ويأتي الممثل الإسرائيلي ليوجه إصبع الاتهام إلى الآخرين. مرة أخرى إذا لم يكن هذا هو الإرهاب فما هو الإرهاب؟ لقد حاول ممثل إسرائيل تصوير الجزار على أنه ضحية. إلا أنه لم ينجح ولن ينجح بذلك. لأن الجميع يعرفون أن ما يتم في الأراضي العربية المحتلة إنما يأتي نتيجة للإرهاب الإسرائيلي واحتلال إسرائيل المستمر وقمعها الذي لا مثيل له للشعب الفلسطيني وطموحاته في الكرامة وتقرير المصير.

والأدهى من ذلك، أن ممثل إسرائيل يوجه إصبع الاتهام والتسمية والإدانة إلى جهات أخرى وهذا مضحك. ويبدو أن ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة جاهل مرة أخرى ولم يطلع حتى هذه اللحظة على ما يبدو على أن هذا المجلس بالذات قد أصدر عشرات القرارات التي وجهت إصبع الاتهامات والإدانة فيها إلى إسرائيل. فالأمم المتحدة ومجلس الأمن عمليا سمى وأدان إسرائيل في عشرات القرارات. إلا أن إسرائيل تمردت على الشرعية الدولية وما زالت تتحداها.

ولكي أكون أكثر اختصارا، وانطلاقا من مهابة هذه المناسبة، فإنني أود القول إن الفلسطينيين الذين قتل منهم الإسرائيليون ما يزيد عن ٢ ٦٠٠ ضحية جلهم من المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ خلال هاتين السنتين فقط، لم يقوموا بعمليات تذكر خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة على الأقل. بينما قتلت إسرائيل من الفلسطينيين خلال هذه الأشهر الثلاثة حوالي ٣٠٠ فلسطيني بدم بارد ودون أي مبرر. ويوم أمس فقط قتلت إسرائيل ما مجموعه سبعة من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء.

بالله عليكم من هو الإرهابي؟ نكرر أن الفلسطينيين الذين يعيشون في سورية هم ضحايا الإرهاب الإسرائيلي.

لقد شردهم إسرائيل بالقوة من بيوتهم ومدنهم. ونعتقد بأن الحل الوحيد هو بعودة هؤلاء إلى ديارهم. وسوف لن يكون هناك إرهاب بعد ذلك أو أعمال عنف كما يسميها البعض. ونقول إن هؤلاء الفلسطينيين يحق لهم أن يعبروا عن طموحاتهم وتطلعاتهم والحفاظ على كرامتهم وحقوقهم.

وليس من واجب سوريا أو غيرها تكميم أفواه هؤلاء الإسرائيليين كما ترغب إسرائيل، لأنهم أصحاب حق، وقد ضمن لهم القانون الدولي وحقوق الإنسان حرية التعبير. وتخطئ إسرائيل مرة أخرى إذا اعتقدت أن سوريا يمكن أن تجامل أو تتهاون إزاء هذا الحق، حق الشعب الفلسطيني في حرية التعبير.

وأخيرا لا بد من العودة إلى أجواء هذا الاجتماع. فنهنئ السفير غرينستوك مرة أخرى على كل ما أنجزه، ونأسف لأن الممثل الإسرائيلي قد اختار أن يُفسد هذه المناسبة. لكنه فشل في ذلك. ونؤكد أن سوريا ستستمر في محاربتها للإرهاب بكل صيغه وأشكاله.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): طلب ممثل باكستان الكلمة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لم أكن أنوي التدخل مرة أخرى في مناقشتنا، ولكني أرى أن المشاكل الإقليمية التي أشار إليها السير جيريمي غرينستوك من فوره قد فرضت نفسها وهي تضطرني إلى الرد على زميلي ممثل الهند.

أشار صديقي الهندي إلى ما سماه ولاية جامو وكشمير الهندية. إن الأمم المتحدة تعترف بأن جامو وكشمير إقليم متنازع عليه. وتبين خرائط الأمم المتحدة بجلاء خط الحدود، خط وقف إطلاق النار، بين كشمير التي تحتلها الهند وآزاد كشمير، وهي كشمير الحرة. وما زالت قرارات مجلس الأمن بشأن كشمير، وهي تدعو لإجراء استفتاء بإشراف الأمم المتحدة لتمكين شعب جامو وكشمير من ممارسة حقه في تقرير المصير، في انتظار التنفيذ.

وفي هذه اللحظة التاريخية، التي نشهد فيها حربا تشن بغرض كفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن، يطلب شعب جامو وكشمير وشعب باكستان إلى مجلس الأمن أن يعتمد معياراً موحداً لا يميز ضدهم، لأنه قد مضى عليهم ٥٠ عاماً وهم ينتظرون حريتهم وتقرير مصيرهم تحت الاحتلال الهندي. وهو احتلال من جانب عدة مئات من آلاف الجنود الهنود يحتلون بلداً في حجم بلجيكا. فهناك جندي هندي واحد مقابل كل أربعة ذكور كشميريين. ولا يستطيع زميلي ممثل الهند أن يتكلم إلا عن أعمال الإرهاب. ومن المؤسف أنه أشار، على حد قوله، إلى ٧٥ ٠٠٠ من المواطنين الهنود الذين قتلوا في كشمير. لقد كان أولئك القتلى كشميريين، يتجاوز عددهم ٨٠ ٠٠٠ كشميري، قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الهندية. وهذا أمر موثّق جيدا، ووفدي على استعداد لتعميم تلك الوثائق ليطلع عليها أعضاء المجلس.

وفي سياق الإرهاب، أشار ممثل الهند إلى حادثة وقعت منذ أيام قليلة في كشمير المحتلة من الهند كان ٢٤ من الأبرياء ضحايا لمذبحة فيها. وقد شجبت باكستان ذلك العمل الإرهابي بقوة. وحمّلت الهند كعادتها، كما جاء في بيان زميلي من الهند، بلداً واحداً المسؤولية عن هذه الحالة. ونزعم أن هذه الحالة أشبه بالقدر ينعت إناء الغلي بالسواد. وفي هذه الحالات، كما قلت صباح اليوم، من الأفضل دائماً اللجوء إلى التحريات غير المنحازة وإجراء تحقيق مستقل قبل إصدار الادعاءات ضد دولة أخرى، لأن الادعاءات من هذا القبيل يمكن في كثير جدا من الأحيان أن تؤدي إلى تصاعد حالات التوتر وإلى تهديدات للسلام والأمن الدوليين.

ونقول إنه لا بد من إجراء تحقيق، لأن ٣٦ من القرويين السيخ تعرضوا لمذبحة في كشمير في آذار/مارس ٢٠٠٠، تزامنت تماماً مع زيارة الرئيس كلينتون للهند. ويمكنكم أن تخمنوا على من ألحت حكومة نيودلهي باللائمة.

غير أن تحقيقاً أجري في ذلك الوقت من جانب منظمتين مستقلتين، يطلق عليهما الحركة المناهضة لاضطهاد الدولة ومنظمة حقوق الإنسان في البنجاب، وبعد تحقيق مستفيض، انتهت كلتاهما إلى أن القوات الهندية هي التي ارتكبت المذبحة. وخلص تحقيق منفصل قامت به منظمة دولية لحقوق الإنسان إلى نفس الاستنتاج.

وتحاول الهند أن تصور الحركة الكشميرية على أنها حركة إرهابية لكي تجرد الصراع في سبيل الحرية وتقرير المصير من مشروعيته. ذلك هو جوهر الواقع ولبّه في كشمير. لذلك تطلب باكستان إجراء تحقيق في هذه المذبحة الأخيرة. ونقترح أن تضطلع بهذا التحقيق منظمات غير حكومية من قبيل منظمة العفو الدولية. واليوم، بما أن زميلي ممثل الهند قد أثار هذه المسألة في مجلس الأمن، أود أن أسأله عما إذا كان مستعداً لقبول تحقيق مستقل تجريه الأمم المتحدة في هذا الحادث. وأرجو أن يكون رده بالإيجاب. فإذا كانت الهند مقتنعة بمسؤولية قوى خارجية عن أعمال الإرهاب من هذا القبيل، فلتقل نعم. وباكستان مستعدة لهذا التحقيق. فنحن نعرف أن أيدينا نظيفة، وضميرنا صاف، وقضيتنا، من أجل حرية كشمير، قضية عادلة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لم يبق في قائمتي متكلمون آخرون.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بالإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب بشأن عمل اللجنة.

"ويشير مجلس الأمن إلى البيان الصادر عن رئيسه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/26)، الذي سجل فيه عزمه على مراجعة هيكل لجنة مكافحة الإرهاب وأنشطتها في أجل أقصاه ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ويشكر المجلس السفير غرينستوك (المملكة المتحدة) على رئاسته للجنة مكافحة الإرهاب خلال الأشهر الـ ١٨ الأولى من عملها، ويقر تعيين السفير آرياس (إسبانيا) رئيسا جديدا لها. ويؤكد المجلس استمرار عضوية السفير غسبار مارتنس (أنغولا)، والسفير أغيلار سنسر (المكسيك) والسفير لافروف (روسيا) بصفتهم نوابا لرئيس اللجنة.

"ويدعو المجلس لجنة مكافحة الإرهاب إلى مواصلة جدول أعمالها على النحو المبين في برنامج عمل اللجنة لفترة الـ ٩٠ يوما السابعة (S/2003/387).

"ويلاحظ المجلس أن ثلاث دول لم تقدم بعد تقريرا إلى لجنة مكافحة الإرهاب، وأن ٥١ دولة عضوا متأخرة في تقديم تقرير آخر، خلافا للمتطلبات التي ينص عليها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويدعو المجلس هذه الدول إلى أن تعجل بتقديم تقاريرها، حفاظا على عمومية الاستجابة التي يتطلبها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

"ويدعو مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب إلى مواصلة تقديم تقاريرها عن أنشطتها على فترات عادية ويعرب عن نيته مراجعة هيكل اللجنة وأنشطتها في أجل أقصاه ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣".

سيصدر هذا البيان بصفته وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2003/3.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.